معالم النزعة البيئوية في حقل العلاقات الدولية

الأستاذ: لزهـر وناسي
الأستاذ: يوسف بن يزة
جامعة باتنة – الجزائـر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مسار تطور النزعة البيئوية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية خاصة، وتأثير هذا التطور على الأطر النظرية للحقل، ومدى تمكن النقاشات المنتظمة حول مسائل وقضايا البيئة من الإسهام في تشكيل مقاربة نظرية جديدة في حقل السياسة العالمية، وتُعدد الدراسة الإسهامات المختلفة التي كان لها بالغ الأثر في صعود النزعة البيئوية كاتجاه نظري جديد في حقل العلاقات الدولية وذلك من خلال استجلاء مختلف الأفكار والهياكل والفلسفات التي أرست هذا التوجه منذ عقود ضمن مراحل ديناميكية العلاقات الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن تعدد طوائف هذا المنظور ودور كل منها في توطين الحس البيئي ضمن السياسات المختلفة، كان عاملا حاسما في نشأة المسائل البيئية وصعودها إلى أجندة السياسة العامة محليا ودوليا، وأداة لفهم التحديات المستقبلية التي تواجه هذا المنظور في ضوء الصراع شمال – جنوب حول مسؤولية تردي الأوضاع البيئية في العالم وأثر ذلك على حقل العلاقات الدولية نظريا وأنطولوجيا.

Abstract

This study traces the evolution of environmentalism in Political Science and particularly on IR. It's impact on the theoretical framework of the discipline would be reviewed as much. The study questions the contribution of systemic debates on the topic in shaping a new approach in global politics. It begins by invoking the literature that sustained environmentalism as a new theory in IR with a special focus on the founding ideas and philosophies.

The study finally concludes to the importance of the scientific community constituency in endogenize environmentalism in domestic and world policy making processes. Furthermore, this theory seems to be an efficient tool in understanding the future trends as North-South rivalry on environmental collapse grows constantly.

مقدمة:

لم تكن القضايا البيئية الدولية تحظى بموقع متقدم على مستوى الأدبيات النظرية لحقل العلاقات الدولية، إلا على نحو يسير؛ كأحداث عارضة لنشاط الدبلوماسية الدولية في سياق الاتفاقيات الثنائية أو المؤتمرات العلمية. لكن نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات على مستوى البنى، المفاهيم، الفواعل، والأطر النظرية، دفعت بالمسائل البيئية – بوصفها قضايا جديدة – إلى صلب النقاشات السائدة في الدوائر السياسية والأكاديمية والفكرية لتعتلي صدارة الأجندة السياسية العالمية.

أهمية الدراسة:

يثير التقدم الواضح للنقاشات البيئوية إشكاليات وتساؤلات ورهانات فرضتها هذه قضايا على الدارسين والمهتمين بحقل التنظير في السياسة العالمية، في مسعاهم لموضعة القضايا البيئية، ومن ثم محاولة اجتراح مقتربات جديدة، كفيلة بتقديم نظرية خضراء Green theory أو على الأقل محاولة تخضير Greening العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في مسعى حصر إسهامات المنظور البيئوي في جعل حقل العلاقات الدولية أكثر احتكاكا بمشكلات السياسة العامة على المستوى الدولي بعد أن أتاح انتهاء الحرب الباردة، وتنامي الوعي الأخضر العالمي، الفرصة لأصحاب الاتجاه الأخضر لبلورة تشكيلة واسعة من الإنشائيات الخطابية حول المشكلات والمسائل التي تنطوي عليها السياسة البيئية الدولية.

منهج الدراسة:

يتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لفحص عوامل تطور النزعة البيئوية في حقل العلاقات الدولية، ومقومات نجاحها في احتلال مكانة مرموقة ضمن أدبيات الحقل، كما يستعين الباحثان بالمنهج التاريخي لتتبع مراحل هذا التطور عبر مختلف الحقب التاريخية لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، في حين يوظف المنهج المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين محتلف طوائف هذا المنظور.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال مركزي مفاده:

إلى أي مدى يمكن للنقاشات المنتظمة حول مسائل وقضايا البيئة الإسهام في تشكيل مقاربة نظرية جديدة في حقل السياسة العالمية؟

إن الإسهامات المختلفة المقدمة للإجابة عن هذا التساؤل كان لها بالغ الأثر في صعود النزعة البيئوية Environmentalism كاتجاه نظري جديد في حقل العلاقات الدولية، وهو ما سندرسه من خلال المحاور الثلاثة التالية:

* فلسفات التفكير الأخضر في السياسة العالمية
* طوائف المنظور البيئوي
* نشأة المسائل البيئية على أجندة السياسة العالمية

أولا: فلسفات التفكير الأخضر في السياسة العالمية:

بالرغم من كونها وافدا جديدا إلى المشهد السياسي العالمي، خاصة في أعقاب نهاية الحرب الباردة، أصبحت النزعة البيئوية، أحد أهم منابع المعارضة السياسية والتحدي الأخلاقي في الحياة السياسية المعاصرة، الأمر الذي جعل الكثير من المهتمين باتجاهات العلاقات الدولية، ينزعون إلى اعتبار أصحاب النزعة الخضراء، يمثلون اتجاها جديدا ضمن النقاشات السائدة حول الأجندة الجديدة للسياسة العالمية، التي بدأت ملامحها تتضح بعد نهاية الحرب الباردة.

وبشأن النزعة البيئوية؛ وبالرغم من الصعوبة التي تكتنف الادعاء بوجود إطار نظري أكاديمي متماسك للبيئويين، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود عائلة خضراء أو أيديولوجية خضراء[1]، يتعاظم حضورها الإعلامي والسياسي والأكاديمي بفعل تنامي الوعي الأخضر العالمي بشأن مسائل البيئة وتأثيراتها على المجتمع الدولي.

في محاولة لاستجلاء المرتكزات الفكرية والإيديولوجية التي يستقي منها الخضر خطاباتهم، ثمة تشكيلة واسعة من الأفكار والالتزامات الجوهرية التي يمكن أن تكوّن إطارا نظريا للاتجاه البيئوي في السياسة العالمية، إذ يمكن تلخيص هذه التشكيلات في ثلاثة معالم مفاهيمية، يتكرر ظهورها في الخطاب الأيديولوجي والسياسي للخضر، على الأقل، كما تطورت في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[2]، بالإضافة إلى منظومات إنشائية بمفردات خطابية خاصة؛ يستعملها أصحاب الاتجاه الأخضر في مواجهة المنافسين الأيديولوجيين الآخرين على مستوى الأدبيات النظرية والأكاديمية.

1- نقد النزعة الصناعية: جدلية التنمية – النمو والبيئة:

يتجلى المعلم الأول، في جوهر خطاب أصحاب الاتجاه الأخضر في السياسة الدولية، في تضمين ذلك الخطاب نقدا عنيفا لعدد من أوجه المجتمع الحديث المتطور صناعيا، كنموذج اجتماعي واقتصادي يعتبر مسؤولا عن التدهور الفظيع للمحيط البيئي بدافع النزعة الصناعية، حيث ينتقد البيئويون بكل شدة الممارسات والقيم والثقافات المتصلة بالمجتمعات الحديثة، إن كان لجهة عواقبها البيئية الوخيمة، أو لجهة تعزيزها للعلاقات الاغترابية بين الإنسان ومحيطه الطبيعي[3].

لقد أشار الخضر، إلى الطرق التي يستهلك بها النظام الصناعي الموارد الطبيعية بفعل الحاجات الصناعية، وذلك بطريقة مؤذية لاهوادة فيها، مثل تدمير الكثير من الغابات المطيرة في العالم، وإطلاق أعداد مخيفة من الملوثات الصناعية في الغلاف الجوي للأرض، التي فاقمت مشكلة الاحترار العالمي وزادت من ارتفاع درجات حرارة الأرض[4].

كما يعتقد الخضر أن استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة صفة متأصلة في نظام التنمية الذي تم إعادة إنتاجه في العالم كله بعد الحرب العالمية الثانية، والمتضمن لعملية استنزاف عنيفة للموارد الطبيعية من أجل تغذية النظام الصناعي متزايد الشراهة. ويحاجج الخضر، بأن الرغبة في استدامة النمو الاقتصادي الصناعي الحديث، على صلة وثيقة بالحاجة إلى خلق الرغبات المصطنعة التي لا يمكن الاستجابة لها؛ إلا عبر مستويات تبذيرية، استجابة لنمط عال من الاستهلاك غير المبرّر؛ الذي تدفع إليه أدبيات العولمة النيوليبيرالية، بالنظر إلى اعتبار الاستهلاك محركا أساسيا للإنتاج الصناعي والاقتصادي، وعنوانا على حالة الرفاه العام للمجتمعات المتطورة[5].

وفي سعيهم إلى إثبات الآثار البيئية الوخيمة لخطاب النمو الاقتصادي بمعزل عن المتطلبات البيئية، يستند الخضر على وجهتي نظر أساسيتين في ذلك:

- **الأولى:** تنطوي على نفي البيئويين عن أنفسهم تهمة معاداة ومعارضة النمو الاقتصادي، ولكن يشددون على ضرورة تضمين الأبعاد البيئية في عملية التنمية الاقتصادية، بانتظامها حول الحاجات الإنسانية الأساسية وربطها بالمصالح الجمعية للبشرية.

تعكس وجهة النظر هذه، حدة النقاشات التي أثيرت بشأن الأطراف المسؤولة عن تدهور المحيط البيئي، والتي أفرزت الاصطفاف الثنائي التقليدي بين الدول النامية والبلدان المتقدمة حيث تلقي البلدان المتقدمة بالمسؤولية على عاتق الدول النامية بسبب النمو السكاني غير المكبوح في هذه البلدان الذي يشكل ضغطا هائلا على الطلب على الموارد الطبيعية، في المقابل تلقي هذه الأخيرة

باللائمة على الدول المتقدمة التي خلقت المعضلة البيئية environmental dilemma، واستفادت منها بأن تدفع ثمن حل هذه المعضلة[6] .

- **الثانية:** تسهم في تعضيد حجج الخضر إزاء نقدهم للنظام الصناعي بمعزل عن نظام التنمية، عبر ادعائهم أن الاستنزاف الرهيب للموارد غير المتجددة للكوكب، حفز على نحو واسع مختلف الفواعل غير الدولاتية Non-state actors للسياسة العالمية، في الانخراط في سياسات بيئية متعددة لحماية الممتلكات المشتركة للإنسانية التي تتعرض إلى عمليات تخريب وتدمير هائلة فيما سماه "أوين غرين" Owen green" بمأساة الممتلكات المشتركة المشاعة Our Common tragedy[7].

وفي سعي أصحاب النزعة البيئوية إلى تقديم استبصارات كفيلة بحل ثنائية البيئة والنمو، يقترح الخضر مبدأ " النمو الأخضر" Green Growth، الذي يقدم طريقة جديدة في الإعراب عن الحاجة إلى تضمين الأبعاد البيئية في استراتيجيات النمو الاقتصادي، بصيغة أخرى، وضع النمو الاقتصادي في تعارض مع متطلبات المجال البيئي فيما يتعلق بالموارد غير المتجددة، والأضرار الناتجة عن الانبعاثات الغازية المسببة للاحترار العالمي[8].

2- الاغتراب المجالي: الأساس الأخلاقي للبيئويين.

إن المعلم الثاني، المميز للقناعات السياسية لأصحاب الاتجاه البيئوي، نابع من التزام أخلاقي وفلسفي مفاده اعتبار العنصر البيئوي عنصرا ضمن كيان واسع ومعقد يحتوي الإنسانية كلها هو المجال البيئي، لذلك صيغت أفكار الخضر على نحو يربط الكينونات البشرية وطاقاتها بمجالها البيئي حسب مفهوم الكينونات الكاملة المستعارة من العلوم البيولوجية، الذي يعتقد بأن الحياة البشرية تتطور مع كيانات خارجية عنها وأوسع منها.

وبسبب تنامي مسائل المعضلة البيئية، يرى أصحاب هذا الاتجاه؛ أن هذا الالتزام الأخلاقي، يحاول الحد من حالة الاغتراب التي طبعت العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته، بوصفها علاقات عنفية استغلالية، كما طرحت ضمن منظور الحداثة ومختلف التصورات الفكرية المنبثقة عنها.

ويعلل الخضر نقدهم القوي للتقاليد الثقافية والحضارية السائدة في الغرب نتيجة الموقف التسيّدي والاستغلالي تجاه العالم الطبيعي، والمتبلور في عبارة السيطرة على الطبيعة وإخضاعها، مثلما تطرحه مختلف الأدبيات الليبرالية التي تأسست على مفاهيم العقلانية والمركزية الفردانية والتعالي الإنساني.

يتقاطع هذا الطرح مع المفهوم الماركسي القائل بأن المجتمعات الرأسمالية الحديثة، تنتج أنماطا اجتماعية خاضعة، استنادا إلى فكرة أن أي نظام اقتصادي واجتماعي، يعيد إنتاج علاقات نفعية بحتة بالعالم الطبيعي، هو نظام مبني على إنكار جوانب أساسية من الطبيعة البشرية وطاقاتها، وبالمقابل فإن فكرة إعادة تنظيم علاقة المجتمع البشري ببيئته الطبيعية، تعطي مزيدا من الموضوعية والصدقية لأطروحات البيئويين حول ضرورة الحد من حالة الاغتراب في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وتتجلى هذه الفكرة من خلال صياغة مفهومي المجتمع الصالح والتنمية المستدامة [9].

3- التنمية المستدامة والمجتمع الصالح:

انطلاقا من الطرح الفلسفي والأيديولوجي لأصحاب النزعة الخضراء، تحتل عبارة المجتمع الصالح والتنمية المستدامة موقعا متميزا في الإطار النظري والفكري للمناقشات الصادرة عن أصحاب هذا الاتجاه[10]. حيث تنطوي أطروحة المجتمع الصالح في تنظيرات الخضر على فكرة أساسية قوامها ضرورة تطوير بدائل حقيقية لمنظومة القيم للمجتمع الاستهلاكي الليبرالي عبر تخطي مفهوم الفردانية والشخصية الاستحواذية نحو المجتمع المتعدد الذي يستطيع فيه البشر تطوير علاقات أكثر تناغما مع العالم الطبيعي بعيدا عن الاستحواذ والاستغلال والصراع[11].

إن الحديث عن المستقبل المستدام في أدبيات النزعة الخضراء، بوصفه النموذج الاقتصادي والاجتماعي البديل المتضمن توليفة من المبادئ المؤسسة على البديل الأخلاقي لنماذج التنمية السائدة، يكون مدفوعا بمنظومة من المعايير أوسع من النمو الاقتصادي[12]. والهدف من وراء ذلك هو إرساء إطار جديد يخفف من الأضرار الناجمة عن النموذج الاقتصادي والاجتماعي السائد، ولا يتم ذلك إلا عن طريق التنمية المستدامة[13]، التي تحمل معنى اجتماعيا أكثر اتساعا ينطوي على تحد لاقتصاديات السوق الحرة التقليدية، كما أن مبدأ الاستدامة يعني أن تتضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المقايضات التي لا بد للبيئة منها، كتلك القائمة بين مستويات الاستهلاك وبين الحاجة إلى تقليل استخدام الموارد غير المتجددة، كما أن الاستدامة فكرة معيارية تدفع بضرورة التفكير في مصالح مجموعات خفية من مستغلي نتائج التنمية، بما في ذلك الكيانات الطبيعية غير البشرية، إضافة إلى الأجيال القادمة وحقها في التنمية والعيش في بيئة غير مهددة وغير مجهدة.

ثانيا: طوائف المنظور البيئوي:

ولّد الاتجاه البيئوي في العلاقات الدولية، عددا من التشكيلات غير المألوفة، التي تبنت بشكل غير متوافق الأفكار الخضراء الداعية إلى إدراج المسائل البيئية على لائحة القضايا الدولية. ويعكس هذا التنوع،

عدم التساوق والتناغم بين هذه التنويعات بسبب اختلاف المنطلقات الأيديولوجية والنظرية التي صاغت أفكار النزعة الخضراء في السياسة الدولية، حيث تزخر هذه الأخيرة بقائمة مفردات مثقلة، من أجل فهم الاختلافات القائمة بين مختلف هذه التنويعات الخضراء. فقد تم تصنيفها إلى إتجاهات خضراء داكنة أو عميقة، مقابل اتجاهات خضراء فاتحة أو سطحية[14].

وبالرغم من صعوبة تلمُّس الخطوط الفاصلة بين هذه التنويعات، بشكل لا يجعل منها جزرا فكرية منعزلة بالكامل عن بعضها البعض، انتظمت طوائف المنظور البيئوي في مجموعات من العائلات الأيديولوجية الخضراء التي تبنت بشكل مختلف الانخراط في النقاشات الصاخبة حول المسائل البيئية العالمية، وفيما يلي أهم الاتجاهات الخضراء ضمن عائلة المنظور البيئوي[15]:

1- البيئوية الداكنة أو العميقة:

ينطوي هذا الاتجاه بالنسبة للمنظور البيئوي، على معارضة شديدة للتقاليد الفكرية التي ترى بأن الرفاه البشري أسمى أخلاقيا من جميع باقي الكائنات الأخرى، بل يجب مجابهة هذا الأمر بتكريس مبدأ مضاد قوامه اعتبار الإنسان عنصرا ضمن مجال حيوي يتألف من جميع أنواع الكائنات. بمعنى آخر، يسعى هذا الاتجاه إلى نزع المركزية الأخلاقية المتعالية عن الإنسان، وهو اتجاه تطرحه المنظورات الفلسفية والسياسية والاقتصادية الليبرالية بوصف الفردانية هي بؤرة الاهتمام الفلسفي والفكري لمذهب الحداثة الأوروبية، ويعتبر الفيلسوف النرويجي "آرن نيس" Arne Nisse أول من قدم وجهة النظر هذه منذ سبعينيات القرن العشرين[16].

ينطوي منظور " نيس" على الإقرار بأن البشر هم مجرد عنصر واحد ضمن مجتمع حيوي أشمل، وهم بحاجة إلى التخفيف من اعتبار أنفسهم سادة على العالم الطبيعي، وإلى تكوين فهم جديد لموقفهم كشركاء إيجابيين ضمن لبنة أوسع، والعمل في إطار مبدأ المساواة الحيوية، الذي يتضمن مجموعة من الالتزامات الأخلاقية، أوضحها أنه يلزم البشر بالتقليل ما أمكنهم من التدخل في العالم غير البشري ما لم يكن بقاء النوع البشري موضع رهان في حد ذاته[17].

وبشكل أعم، تتأسس هذه النظرة الأخلاقية على فكرة مطردة مفادها؛ أنه يمكن توسيع مفاهيم مثل حقوق الإنسان لتشمل الطبيعة غير البشرية، عبر تخطي تطبيق المعايير البشرية لاستيعاب تعقيدات عالم المجال الحيوي.

على مستوى السياسة العالمية، أفرزت هذه الأفكار عديد الأجندات السياسية التي لقيت تجاوبا واهتماما واسعين، ترجمت في سلسلة الاحتجاجات والمظاهرات ضد النظام الصناعي وتأثيراته المدمرة على بيئة

الإنسان، كما عمقت هذه الاحتجاجات وعي الرأي العام بالدور النشط الذي تقوم به جماعات الخضر "Green Groups" ونشاطاتها الفريدة عبر الشبكات الدولية ومساعيها في إنضاج التحالفات المناهضة للعولمة.

2- البيئوية الاجتماعية:

تعد عائلة البيئوية الاجتماعية، من أهم التنويعات المنافسة لدعاة البيئوية الراديكالية، برفضهم التشديد السائد في دوائر الخضر على السمة الفريدة لاستقلال البيئة الطبيعية[18]، التي تؤدي في المقابل إلى اضطهاد الإنسان ومعاناته، وتقترح بدلا من الثنائيات المتضاربة بين المركزية الإنسانوية والمركزية البيئية، طرحا جديدا يستلهم آراء الكاتب الأمريكي "موري بوكيش" الذي يعتقد أن الوصول إلى الحرية يتم عندما يرتبط التقدم الفكري والثقافي بالوعي البيئي، ما يعني مواءمة المصالح البشرية مع الطبيعة، وتكليف الإنسان بلعب دور مدير العمليات الطبيعية في حدود تمكن باقي الكائنات الأخرى من الارتقاء الطبيعي والمختلف في المجال الحيوي للمجتمع[19].

كما يشدد البيئويون الاجتماعيون على إلغاء كل أشكال التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة ومنع استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط، الذي أصبح توجها ذا نطاق عالمي وينمو بأشكال مخيفة مع إفرازات العولمة وتطبيقات الليبرالية الجديدة التي عمقت من مفهوم التنمية غير المتوازنة، وأفضت إلى توسيع دوائر الفقر والجوع وعدم المساواة على نطاق عالمي ودولي وإقليمي[20].

من هذه الأوضاع يستمد البيئويون الاجتماعيون تصوراتهم للمنظور البديل للتنمية، عن طريق حفز الانخراط الإيجابي في سن سياسات بيئية في إطار الاعتماد الدولي المتبادل بشأن قضايا البيئة العالمية، وقد مثلت مجموعة المؤتمرات التي عقدت برعاية الأمم المتحدة حول مسائل التنمية والبيئة إحدى أهم الآليات المؤسسية لإحلال سياسات المنظور البديل للتنمية محل المنظور السائد، وتعتبر قمتا الأرض اللتان عقدتا في ريودي جانيرو في جوان 1992م، والقمة العالمية حول التنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاغن في مارس 1995 بمثابة التوجه الفعلي من قبل المجتمع الدولي إلى مناقشة ثم تبني تصورات المنظور البديل حول التنمية والبيئة[21].

كما استمرت الأمم المتحدة في عقد سلسلة المؤتمرات حول البيئة والتنمية إلى غاية مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ الذي يعتبر الأضخم من نوعه لمجابهة التغير المناخي والحد من الاحتباس الحراري، والذي عقد بخلفيات اقتصادية، كان أهمها الاعتقاد بأن مجابهة الاحتباس الحراري يمكن من المساعدة على إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية، مع محاولة التفكير في نمط تنموي جديد، يأخذ بعين

الاعتبار التكاليف البيئية والاجتماعية في مسار التنمية الشاملة، بالإضافة إلى مجموعة المفاهيم الجديدة كالعدالة المناخية والاقتصاد الأخضر، والحقوق البيئية[22].

3- النسوية البيئوية:

تعتبر النسوية البيئوية تنويعة جنينية غير مكتملة التطور ضمن تنويعات المنظور البيئوي، وهي طيف من العائلة النسوية المهتمة بالسياسة العالمية وقضايا المرأة والتي تربط أفكارها بمبدأ المساواة بين الجنسين. لأجل ذلك سعى منظرو النسوية البيئوية الى تطوير مقاربة جديدة في العلاقات الدولية من منطلق أن الهيمنة على الطبيعة ناتجة عن نفس الدوافع المؤدية إلى إخضاع النساء، أو جعلهن في موقع أدنى من الرجال، وذلك من خلال تصوير الطبيعة على أنها تحمل سمات أنثوية تتطلب قيادة وهيمنة وإخضاعا من لدن الطبيعة الذكورية، وحسب كولارد "Coulard" فإن هذا التصوير جعل بعض النسويين البيئويين، يعتقدون أن الفكرة القائلة بأن المرأة – ولأسباب بيولوجية – كائن أقرب إلى أساليب عالم الطبيعة، وهي الفكرة التي أسست لبدايات تشكل المقاربة النسوية حول مسائل البيئة، وعلى صعيد التنظير المعرفي لم تشكل هذه الأفكار إطارا متطورا ومتماسكا معرفيا وأنطولوجيا يكون أقدر على التأثير في النقاشات النظرية حول البيئة ومسائلها في حقل العلاقات الدولية. ومرد ذلك راجع إلى تواضع الإسهام النسوي بحد ذاته في نظريات العلاقات الدولية.

وقد أفضت المناقشات الأكاديمية في أوساط البيئوية النسوية، إلى إعادة توليف مفهوم السيطرة البطريركية، بحيث يشتمل أيضا على دوافع استغلال الطبيعة، واستطاعت رغم تواضع حضورها الأكاديمي ضمن حركة النساء، لفت الانتباه إلى عدة تشابكات فكرية وسياسية تربط بين النسوية والبيئوية. إذ تتخذ كلتاهما موقف الشك حيال المؤسسات والعمليات الجارية ضمن عالم السياسة العالمية التقليدية المؤسسة على المركزية الذكورية[23].

4- البيئوية الاشتراكية:

تعد البيئوية الاشتراكية واحدة من تنويعات المنظور البيئوي، التي حاولت صهر المعتقدات الاشتراكية ضمن هذا المنظور، من خلال تقديم مقاربة ماركسية حول قضايا البيئة عبر جهود عدد من المفكرين الاشتراكيين من أمثال "**أندريه غروز**" و"**رودلف باهرو**" والكاتبتان البريطانيتان "**ريموند وليامز**" و" **تيد لينتون**" الذين مالوا إلى تحليل المجتمع المعاصر عبر المقولات الكلاسيكية للخطاب الماركسي، بيد أن هؤلاء الاشتراكيين البيئويين متفقون على تواضع الإسهامات الفكرية

الاشتراكية حيال مسائل البيئة، وهذا يبين قصور الرؤية الاشتراكية في توصيف مسألة الوضع العالمي ما بعد المجتمع الرأسمالي.

بالرغم من ذلك، استطاع المنظور الاشتراكي البيئوي التماهي مع الحركة البيئية العالمية في تركيز النقد حول سمات التفاوت، وعدم المساواة في التنمية، والاستغلال الفظيع للعالم الطبيعي، الناتج من آلية مركزية في المنظور الرأسمالي والليبرالي.

يشدد الاشتراكيون البيئيون على سمة التعاضد الداخلي بين هدفي إزالة التفاوت وإنهاء استغلال الإنسان للطبيعة، وهما هدفان ممكنا التحقق؛ حين تهاجم الرأسمالية وتهزم على يد القوى التقدمية، ويساهمان كذلك في رفع وعي الخضر تجاه المعالم المميزة للمجتمع المعاصر، مثل آلية العمل في الرأسمالية المتقدمة، فعلى سبيل المثال أثرت أفكار "**أندريه غروزو**" على تفكير عدة أحزاب بيئية، من خلال دعوته إلى إلغاء العمل، والحاجة إلى تحرير وقت الأفراد في العالم ما بعد الصناعي، ليتمكنوا من السعي إلى تنمية ذواتهم والتعبير عنها بأشكال راقية[24].

خلقت هذه الأفكار حالة من العداء ضمن معسكر الاشتراكيين أنفسهم، لأنهم بانعطافهم نحو البيئوية تخلوا عن كثير من المرجعيات الماركسية والاشتراكية، بالإضافة إلى انتقادات العائلة الخضراء، الذين رأوا بأن الاشتراكيين البيئويين من حيث الظاهر يضعون الأهداف الحمراء والخضراء على قدم المساواة، بينما يكرسون إلى الأبد المعتقد الاشتراكي القائل بأن تحرير الطبيعة يقع في منزلة أدنى من تحرير الإنسان[25].

ثالثا: نشأة المسائل البيئية على أجندة السياسة الدولية:

1- الأبعاد العالمية للقضايا البيئية: أربع تشخيصات

بحلول نهاية القرن العشرين، كانت القضايا البيئية تحتل موقعا متقدما على جدول الأعمال الدولي، فمنذ أواخر ستينيات القرن الماضي، ازداد الوعي بمخاطر مجموعة واسعة من المشكلات البيئية[24]. فمعظم بحار العالم ومحيطاتها تتعرض للصيد الجائر، كما تتدهور التربة وتتآكل على نطاق واسع عبر العالم، ويتم تدمير المواطن الطبيعية مثل الغابات الاستوائية المطيرة، وانقراض عشرات الآلاف من الحيوانات والنباتات، بالإضافة إلى التلوث المناخي البري والبحري الناجمين عن دفن النفايات النووية والكيماوية والمعادن الثقيلة والمواد المشعة في البحار والصحاري، والبحيرات المغلقة...الخ.

هذه كلها مشاكل عالمية نشأت عن التدهور المتسارع للمحيط البيئي عبر العالم، ولم تعد هذه المشكلات حبيسة الاتفاقيات الثنائية بين الدول فحسب، إنما اكتسبت زخما إعلاميا وسياسيا عالميا، جعل

منها قضايا ذات أبعاد متخطية للحدود الدولية، ومسجلة حضورا لافتا في صلب النقاشات الأكاديمية والسياسية الدولية، حيث تتجلى الأبعاد العالمية للمشكلات البيئية من خلال التشخيصات الأربعة التالية[26]:

أ- المشكلات البيئية متخطية الحدود: إن البيئة أضحت قضية عالمية ودولية بفعل انطوائها على صفة العالمية المتخطية للحدود الوطنية المتعارف عليها، فالمشكلات البيئية الناجمة عن التلوث هي متخطية للحدود الوطنية للدول بغض النظر عن مصدر انبعاثها وأماكن إطلاقها[27]، فعلى سبيل المثال، تطال انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المساهمة في ارتفاع درجة حرارة الأرض مختلف مناطق العالم بغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون من دول الشمال الصناعي بنسبة عالية، والأمر كذلك بالنسبة للاستغلال الدولي للموارد الطبيعية المشتركة ما ينتج عنه مشاكل بيئية على صلة بعمليات الاستغلال المفرط للثروات من قبل أعضاء المجتمع الدولي كالمحيطات والممرات المائية والبحار والفضاء الخارجي، ففي عام 1968م تقدمت السويد باقتراح يدعوا إلى عقد مؤتمر برعاية الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية وذلك بدافع قلقها إزاء خطورة المطر الحامضي العابر للحدود والناتج عن الصناعة الأوروبية. الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر ستوكهولم حول بيئة الإنسان سنة 1972م[28].

ب- نشاط الفواعل غير الدولتية:

تعتبر الشبكات المناصرة للبيئة من أهم الفواعل النشطة على مستوى السياسة العالمية، وذات سجل حافل بالنشاطات التي كانت سببا في إقرار العديد من الإجراءات والتدابير على مستوى حماية البيئة، ولفت الأنظار إلى قضايا هامة على صلة وثيقة بالمشكلات البيئية والمخاطر الناجمة عنها[29]، كما ساهمت في إيجاد العديد من قواعد السلوك، المصالح، والقيم في إطار إعادة صياغة العلاقات الدولية في بعدها البيئي، فعلى سبيل المثال تقدم لنا الحملة التي أقامها أنصار البيئة . حول حقوق سكان الغابات التقليديين باستغلال الأراضي الآمنة . مثالا جيدا على الحضور النشط لشبكات ومنظمات مناصرة البيئة في السياسات البيئية العالمية[30].

حسب "ميشال باسيل" Michael M.Bassil وإليزاباث كورال Élisabeth corel فإن الدور السياسي الذي لعبته المنظمات غير الحكومية على مستوى القضايا البيئية في السياسة العالمية يتجلى من خلال العناصر التالية[31]:

1- الاجتهاد في زيادة الوعي العام بمسائل البيئة ومشكلاتها.

2- إجبار صناع القرار السياسي – عن طريق تشكيل لوبيات الضغط – على مواءمة مخرجات السياستين الداخلية والخارجية مع قضايا البيئة.

3- تنسيق جهود النضال مع مختلف فواعل المجتمع المدني العالمي ضد التطبيقات السياسية المشوهة للبيئة.

4- المشاركة في المفاوضات والمساعدة في تنفيذ وصياغة الاتفاقيات الدولية حول البيئة، من خلال المشاركة الواسعة في المؤتمرات والقمم التي تعقد حول مسائل ومشكلات البيئة.

يعتبر مؤتمر ستوكهولم حول بيئة الإنسان المحطة الأولى لبروز دور المنظمات غير الحكومية على مسرح السياسة العالمية، حيث توج نشاطه بعقد مؤتمر مواز لمؤتمر ستوكهولم الحكومي، بدعوة من الأمم المتحدة من أجل الحصول على المعلومات والمداخلات المتوفرة لدى هذه المنظمات[32].

وعلى صعيد محاولة استقصاء عدد هذه المنظمات يصبح الأمر متعذرا بسب عددها الكبير على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فعلى سبيل المثال تعتبر منظمة السلام الأخضر Green Peace وأصدقاء الأرض FOE من أهم هذه الشبكات لقدرتها على إضافة منهجيات جديدة مثل التفاوض المنظم والتعبئة الإعلامية وتشكيل لوبيات الضغط.

كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مفتاحيا ومركزيا في عملية صناعة السياسة في إطار الحوكمة البيئية العالمية Global environnemental gouvernance على المستويين المحلي والدولي بشكل يجعل منها فاعل ضغط رئيسي على الحكومات الوطنية بوضع المعايير والتدابير وترجمتها ومراقبة الأنشطة الاقتصادية والصناعية ومدى مطابقتها لمعايير السلامة البيئية حسب منظور التنمية المستدامة[33].

ج- الأمن البيئي وإعادة تعريف مفهوم الأمن:

بعد نهاية الحرب الباردة برزت الحاجة على مستوى الدراسات النظرية إلى تعديل الإطار الحالي للأمن العالمي في سياق التحولات الجديدة لهذا المفهوم[34]، بإدراج الأخطار الجديدة مثل التدهور البيئي والفقر وعدم المساواة. مع ضرورة أن ينصب التركيز بدرجة أكبر على الأمن البيئي إذ عد تغير المناخ والتدهور البيئي من أهم التهديدات الرئيسية للأمن. وتكشف المعالجة الدولية للمشكلات البيئية عن تحول

في موضوع السياسة العالمية المتعلقة بمسألة التهديدات الناتجة عن العوامل البيئية المختلفة، بحيث لم يعد على مستوى الدبلوماسية العالمية ذلك الفصل بين مسائل السياسة العليا ومسائل السياسية الدنيا[35].

إن تآكل الحدود الفاصلة بين مجالي السياسة السابقين يتجلى أكثر فأكثر في المعنى المتغير لمفهوم الأمن، لقد جرى تأويل الأمن تقليديا بأنه الأمن القومي National Security، الذي يستوجب إقامة دفاعات عسكرية وتحالفات في وجه تهديدات مسلحة خارجية محتملة، ولكن هذا الأمر تم تجاوزه، بعد أن طرأ عليه تغيير على مستوى المفهوم الحقيقي للأمن المتصل بطبيعة ونوع التهديدات المحتملة المتجاوزة للمضامين التقليدية للأمن الذي تطرحه مختلف النظريات الكلاسيكية في حقل العلاقات الدولية، خاصة في أعقاب نهاية خطاب الحرب الباردة التي أدت إلى ظهور متغيرات جديدة في إطار إعادة تعريف مفهوم الأمن Redéfinition of Security فحسب "باري بوزان" Barry Buzan في كتابه الإنسان، الدول والخوف"peoples, states and fear"[36]. انتقل الأمن الدولي إلى مفهوم الأمن الجماعي بأبعاده الخمسة: العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث تمثل الأخطار الناجمة عن التدهور البيئي أهم التهديدات الحقيقية للأمن الجماعي.

لقد قادت جهود بوزان على مستوى حقل العلاقات الدولية إلى تجاوز المنظور الواقعي في تعريف الأمن وفي هذا السياق بلورت أربعة وجهات نظر مختلفة حول العلاقة بين البيئة والأمن نوردها كما يلي[37]:

- **وجهة النظر الأولى:** وتوصف بأنها تقليدية والتي يهيمن عليها المنظور الاجتماعي للواقعيين تتأسس على فكرة "سياسات الندرة " المرتبطة بالدولة المركزية للأمن الذي يعني النزاعات بين الدول من أجل الحصول على الموارد المتجددة وغير المتجددة في الطبيعة.
- **وجهة النظر الثانية:** قدمها كل من " **ليستر براون**" و "**جيسيكا ماتيوس**" وتركز على أن مبعث القلق من التهديدات البيئية العالمية نابع بالأساس من الملوثات الصناعية والغازية العابرة للحدود الوطنية للدول.
- **وجهة النظر الثالثة:** تمثلها مدرسة كوبنهاجن وتركز على مفهوم الأمننة Securitization المتخطي للإطار التقليدي لتعريف الأمن، عن طريق ربط مصطلح الأمن بقضايا الأمن الأيكولوجي حسب كل من بوزان ووايلد في إطار النظر إلى العلاقة بين البيئة والطبيعة[38].
- **وجهة النظر البديلة:** تم بلورتها من خلال المنظور الايكولوجي الذي قدمه كل من **هارلوك** و**مارغريت** في العلاقات الدولية في عملهما الموسوم بـ" المنظور البيئي في الشؤون الإنسانية"،

وحسب هذا المنظور فإن السياسات الدولية تنتج نظاما تبادليا بين الأرض والمجموعات الأخرى عن طريق الاعتماد المتبادل بينهما، وأن سياسات الاستغلال المفرط للطبيعة بفعل التقدم التكنولوجي ستفضي إلى تدمير متبادل بين الإنسان والطبيعة. وعليه يتوجب التغيير في الاتجاهات والمعتقدات والاهتمامات من أجل إنقاذ الفضاء البيئي الإنساني.

د. الحوكمة البيئية :

يشير اصطلاح الحوكمة البيئية إلى تلك الأعراف والتقاليد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتشريعات والممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الهادفة لمعالجة القضايا البيئية على مستوى عالمي، كما تعنى توظيف أساليب الحكم الراشد وآلياته في إدارة الهيئات المعنية بهذه المسائل.

يعرفه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي على أنه تفاعل متعدد المستويات المحلية والوطنية والدولية، بين ثلاث جهات فاعلة وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك لغرض صياغة سياسات عامة ذات الصلة بحماية البيئة، وتحقيق التمية المستدامة.

2- الاهتمام الدولي بالبيئة: إعتلاء الأجندة

برزت القضايا البيئية لأول مرة على جدول أعمال العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر في سياق الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد المشتركة، وإعداد ترتيبات لتسهيل الاستخدامات الاقتصادية للممرات البحرية التي تمخض عنها إنشاء منظمة الملاحة البحرية في سنة 1949م، والتي أنجزت فيما بعد أول معاهدة بالغة الأهمية حول التلوث البحري، وهي معاهدة منع تلوث البحار بالنفط سنة 1954م[39].

قبل ذلك، كانت أول معاهدة دولية معنية بالحياة النباتية وقعت سنة 1889م، ثم تبعت بسلسلة من الاتفاقيات العالمية والإقليمية بشأن الحياة النباتية في عشرينيات وخمسينيات القرن العشرين، ثم توسعت لتشمل الغطاء الحيواني الذي توج بتوقيع أول اتفاقية هي معاهدة حماية الطيور المفيدة للزراعة عام 1902م، التي فتحت الباب أمام عقد معاهدات أخرى، مثل معاهدة حماية حيوانات الفقمة المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا عام 1911م، والمعاهدة الدولية لصيد الحيتان التي وضعت سنة 1946م.

لكن لم تبرز المسائل البيئوية بشكل أساسي إلا مع ستينيات القرن العشرين التي شهدت تنامي الوعي الدولي بمسائل التلوث وضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية، حتى على المستوى الأكاديمي إذ يعتبر كتاب "الربيع الصامت" "Silent Spring" لـ "راشيل كارسون" Rachel carson أول مؤلف مثير

لمشاعر القلق الشديد حيال الانتشار الواسع للمبيدات الملوثة للجو، كما كان لوقوع بعض الكوارث الملوثة للبحار مثل حادث تسرب النفط من الناقلة "توري كاينور" عام 1947م، دوي بعيد المدى بشأن إثارة مسائل البيئة بشكل جدي على المستوى الدولي أفضى إلى بروز مناقشات واسعة رسمية وغير رسمية حول ضرورة وضع قانون جديد للبحار يهدف إلى إدارة وحماية الممرات المائية والموارد المشتركة في قيعان البحار والمحيطات العالمية[40].

أ- مؤتمر ستوكهولم وتنامي الوعي الأخضر الدولي

يعتبر مؤتمر الأمم المتحد حول بيئة الإنسان، نقطة انعطاف حقيقية في مسار تطور الاهتمام الدولي بمسائل البيئة، حيث تم تنظيم هذا المؤتمر، استجابة لهذه الزيادة المتسارعة في الاهتمام الدولي بالبيئة، وكان الهدف، منه إرساء قواعد إطار دولي لتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية وتنسيقا لمجابهة مشكلات التلوث العالمي.

لقد كان لفيض النقاشات في أعمال هذا المؤتمر أثر بعيد في بلورة أرضية شكلت منطلقا للنقاش حول السياسة البيئية العالمية، على مدى السنوات العشرين التي أعقبت أشغال هذا المؤتمر، كان أهمها، الحديث عن ميلاد الإطار المؤسساتي والقانوني للسياسات البيئية الدولية، من خلال تقرير بعض المبادئ التي تم التوافق عليها في إطار التعاون البيئي المستقبلي[41].

وقد تمخض عن المؤتمر26 مبدءا تدعوا الدول إلى التعاون في حماية وتحسين البيئة الطبيعية من خلال منع التلوث، وقد تم اختيار يوم 2 جوان من كل عام ليكون اليوم العالمي للبيئة، كما قدمت 109 توصيات محددة للعمل الدولي، بما في ذلك وقف صيد الحيتان للأغراض التجارية لمدة 10 سنوات، وتم في الوقت نفسه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما شهد مجابهات سياسية بين الدول المشاركة بالرغم من مقاطعة الكتلة السوفياتية له، تمثلت في الانقسام الحاصل بين دول الشمال والجنوب حول تحديد مسؤولية الأطراف في عمليات التلوث البيئي وعلاقة ذلك بمسائل التنمية[42].

بعد مؤتمر ستوكهولم استمر الاهتمام بالمسائل البيئية في أعقاب حدوث كوارث عالمية أخرى، مثل الانبعاث المشع القاتل الذي انتشر حول أوروبا من الفاعل السوفياتي تشيرنوبيل في سنة 1986م والتسرب النفطي من الناقلة أكسون فالديز سنة 1986م، أو الاكتشاف المثير لثقب الأوزون في القطب الجنوبي في منتصف الثمانينات ورافق ذلك تسارع الجهود العلمية لفهم آليات التغير المناخي العالمي، ومحاولة تطوير استجابات سياسية دولية لمواجهته.

في عام 1987م نشرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" " Our common future"[43] تضمن تحذيرا مؤثرا ودعوة سريعة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة لوقف تدهور المحيط البيئي العالمي، وعلى صعيد الاتفاقيات التي أعقبت مؤتمر ستوكهولم والتي تعتبر نقطة تحول نجد أبرزها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون سنة 1985م وبروتوكول مونتريال لسنة 1987م المتعلق بترميم طبقة الأوزون، وفي شهر ديسمبر من عام 1989م قررت الأمم المتحدة عقد قمة الأرض بـ ريودي جانيرو البرازيلية في عام 1992م بمناسبة مرور 20 عاما على مؤتمر ستوكهولم، الذي تمخض عنه برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ب- مؤتمر ريو وميلاد الدبلوماسية الخضراء:

بلغ القلق الدولي حول مسائل البيئة ذروته مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين، بسبب طفو مسألة الاحتباس الحراري المثيرة للجدل على سطح ديناميات السياسة الدولية، فعلى أساس التقرير الذي أعدته الهيئات الحكومية المعنية بالتغير المناخي سنة 1990[44]، اتفق ممثلو 137 دولة شاركت في المؤتمر الدولي حول المناخ بجنيف، على ضرورة استحداث معاهدة دولية ملحة تتناول مشكلة الاحترار العالمي Global warming في إطار التحضير لعقد مؤتمر ريو حول البيئة.

كما برز في الأوساط الدولية دعم واسع النطاق للمعاهدات المتصلة بالبيئة والمناخ العالمي، حيث توجت هذه المساعي بالرغم من الخلافات الحادة التي نشبت بين عدد كبير من الدول حول مضامين هذه الاتفاقيات إلى عقد مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 الذي يعتبر واحدا من بين أكبر الاجتماعات الدولية على مستوى القمة، حيث حضرته 150 دولة وما يقرب من 45000 شخص بينهم وفود حكومية وأكثر من 135 رئيس دولة، وما يزيد عن 10000 رجل صحافة وإعلام، وممثلون عن 1500 منظمة غير حكومية، وحظي بتغطية غير مسبوقة، وفيه تمت الموافقة على إعلان ريو، وجدول الأعمال للقرن الـ 21 وجرى التوقيع على معاهدتي التغير المناخي والتنوع الحيوي، و تم الإعلان أيضا عن 27 مبدأ عاما لتوجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية[45].

فالمبدأ السابع على سبيل المثال، يؤكد على المسؤوليات المشتركة والمتباينة " common but differentiated responsibility" التي تتحملها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في مجال حماية البيئة، أما المبدأ الخامس عشر، فقد تبنى ضرورة اعتماد مقاربة احترازية " the Precautionary Approach "، في مواجهة حالة اللايقين العلمي السائدة في الأوساط العلمية المهتمة بمشكلات التغير المناخي بحث لا يمكن أن تكون ذريعة لتأجيل اتخاذ إجراءات عملية للحد من التدهور البيئي واسع النطاق[46]. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى استمرار تنامي الخلافات الدولية حول تطبيق الاتفاقيات بذرائع

سياسية وتنموية بين دول الشمال والجنوب، وعلى مستوى دول الشمال في حد ذاتها، وبالرغم من ذلك، فقد استطاع مؤتمر ريو تخطي مجموعة واسعة من الخلافات الثنائية والمتعددة، وساهم في إرساء وميلاد مجموعة من المؤسسات المهتمة بتنفيذ هذه الاتفاقيات على غرار لجنة التنمية القابلة للاستمرار، ومرفق البيئة العالمية، التي لعبت دورا هاما في تحفيز عمليات دولية ووطنية في هذا الإطار، كما كانت بمثابة منتدى عام يمكن أن تستعرض فيه البرامج والخطط، ويتيح للمنظمات غير الحكومية وممثلي الحكومات وأمانات الهيئات الوطنية والمنظمات الدولية تطوير جداول الأعمال حيال مسائل البيئة الدولية.

وعلى الرغم من أوجه القصور والخلاف التي شابت أعمال مؤتمر ريو، على اعتبار أن بيانه الختامي لم يخرج إلا بمجموعة مبادئ غير ملزمة، على النحو الذي جرى حول إتفاقية التغيير المناخي، التي شهدت تفجر الخلافات بشأن الحد من الغازات الدفيئة المنبعثة إلى الجو بين الدول الصناعية الكبرى، إلا أنه أصبح بمثابة المرجعية التي استندت عليها الأطراف الدولية في مبادرات واجتماعات لاحقة حول المسائل البيئية، مثل بروتوكول كيوتو باليابان سنة 1997م وقمة الأرض بجوهانسبورغ عام 2000م.

بعد مرور عشر سنوات عن مؤتمر ريودي جانيرو، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة وقد تمت مناقشة أربعة قضايا سياسية وهي استبعاد الأنماط غير المستدامة من الإنتاج والاستهلاك واستئصال الفقر، والإدارة الجيدة للموارد الطبيعية والحاجة لجعل العولمة أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

خاتمة:

فرضت النزعة البيئوية نفسها على أجندات كل الحكومات وأصبحت ركنا ثابتا في كل السياسات التنموية، بل وتعدت ذلك إلى الرهانات الاستراتيجية للوحدات الدولية والمجتمع الدولي ككل، وذلك بفضل نشاط منظمات المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والدولي، وهذا ما جعل هذه النزعة تصبح عقيدة ترافق كل التفاعلات ضمن العلاقات الدولية.

إن تعدد المشارب الفكرية وإيديولوجيات معتنقي الأفكار البيئوية الخضراء ساهم بصورة كبيرة في إثراء نقاشاتهم، وعزز انتشارهم الجغرافي في الشرق والغرب من جهة، ومن جهة ثانية أثرى هذه النزعة بطيف من التجارب والاجتهادات التي دعمت مسعى تحوله إلى منظور قائم بذاته ضمن فلسفة التيارات العلمية في علم السياسة.

لقد أصبحت القضايا البيئية مع مرور الوقت أكثر إلحاحا على صانع القرار محليا ودوليا من خلال الأخطار التي تحملها التغييرات المناخية للكرة الأرضية، وهذا ما جعل عملية ارتقائها إلى أجندة صانع السياسات أمر هين بفعل الضغط السيكولوجي الذي تفرضه هذه القضايا، من جهة وبفعل اتساع رقعة المهتمين بها بعد انخراط مختلف فواعل الساحة الدولية في المسعى من جهة أخرى.

الهوامش

1- سيلاحظ المتفحص للأدبيات الخضراء تعدد الأوصاف والتشكيلات الإسمية التي تطلق على أصحاب هذا الاتجاه من قبيل أصحاب النزعة الخضراء أو الإيديولوجية الخضراء، النظرية الخضراء، الاتجاه البيئي، لكن التسمية الغالبة هي مصطلح النزعة البيؤية environmentalism هو المفهوم الموظف في هذه المقالة.

2- لتفاصيل أكثر حول الأرضية الفلسفية والفكرية للنزعة البيئوية في السياسة العالمية راجع : لين ماكينزي وآخرون، **الإيديولوجيات السياسية**، ترجمة: عباس عباس، ط 1 دمشق: الهيئة العامة للكتاب، 2009.

3- يعتقد على نحو واسع في الأدبيات النظرية السياسية الجديدة، أن الاتجاه البيئوي يؤسس منطلقاته الفكرية على خصومة وعداء تجاه المنظور الليبرالي والنيوليبرالي في صورته الأكثر حداثة المتمثلة في العولمة، فيما يتصل بمركزية نظرية النمو الاقتصادي القائمة على أطروحة المشكلة الاقتصادية المتضمنة لمبدأ الندرة كمحرك أساسي نحو استغلال مفرط للموارد بغية تحقيق معادلة النمو على حساب تجدد وتواجد هذه الموارد في الطبيعة، كما يعكس أطروحات الاتجاه البيئوي وجود قرابة فكرية بالمنظور الماركسي.

4- - تنتظم المشكلات البيئية الدولية تحت مسمى القضايا البيئية في مجموعة من المشكلات التي اتفقت الأدبيات السياسية والإعلامية على حصرها في الاحترار العالمي Global warming والتغير المناخي Climate change، التلوث الناجم عن الغازات الدفيئة الصناعية Greenhouse gases، تدهور المحيط الطبيعي، استنزاف الموارد غير المتجددة.

5- لين ماكنزي، المرجع السابق، ص 230.

6- المعضلة البيئية أو المأزق البيئي Environmental dilemma تعبير مركزي في خطاب الخضر حول الوضع المتفاقم لتدهور البيئة العالمية النابع أساسا من سياسات التنمية الاقتصادية الرأسمالية، وهو تكريس للجدل المستمر حول إشكالية البيئة – التنمية، وتوزيع المسؤولية بين دول الشمال الصناعي المتطور ودول الجنوب، أنظر : جون فوغلر، "البيئة"، في **قضايا في السياسة العالمية**، تحرير: براين وايت وآخرون، ترجمة مركز الخليج للأبحاث أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص. 254.

7- أوين غرين، "قضايا البيئة"، في **عولمة السياسة العالمية**، تحرير: جون بايلس وستيف سميث (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 653.

8- المصدر نفسه، ص.654.

9- لين ماكنزي وآخرون، المرجع السابق، ص. 231.

10- مثلت أطروحة التنمية المستدامة نقاشا واسعا ضمن النقاشات المنبثقة عن اعتلاء القضايا البيئية للأجندة الدولية ونتج عنها فيض واسع من الأدبيات النظرية والعلمية وكانت محور اهتمام لكثير من البرامج السياسية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

11- ماكنزي وآخرون ، المرجع السابق، ص.231.

12- فوغلر، المرجع السابق، ص .255.

13- ماكنزي وآخرون، المرجع السابق، ص. 251.

14- يكمن العمل الذي أنجزه الفيلسوف النرويجي أران نيس في محاولته طرح منظور فلسفي جديد يدمج عددا من المبادئ التي يتجنبها التحليل الإنساناوي بمعنى طرح مفهوم المركزية البيئية Environment centric في مقابل المركزية الإنسانوية Human centric، للتفصيل أكثر أنظر: لين ماكنزي، المرجع السابق، ص. 251.

15- ماكنزي، ص.25.

16- شكراني الحسين، "تقرير عن مؤتمر كوبن هاغن حول المناخ"، **المستقبل العربي** 383 (2011): 175-182.

17- غرين، المرجع السابق، ص.654

18- للمزيد من التفصيل حول قضايا التنمية وعدم المساواة راجع: كرولين توماس وميلفلد دريدر، " التنمية وعدم المساواة "، في **قضيا السياسة العالمية** ، المرجع السابق، ص ص 106- 108.

19- المرجع نفسه، ص. 118.

20- في مقالة بعنوان " أصوات صاخبة " يشير ريك ولفرد إلى صعوبة الإحاطة بالمنظور النسوي المتعدد المذاهب والذي يشتمل على أسرة ذات عدد من الأفراد المشاغبين كل منهم يعتقد أنه الصوت المعبر عن جوهر النظرية النسوية، أنظر: ريك ولفورد، " النظرية النسوية"، في **الإيديولوجيات السياسية**، المرجع السابق، ص - ص 267 – 268.

21- ماكنزي، المرجع السابق، ص. 253.

22- المرجع نفسه.

23- Oween green, ‘‘environmental issues’’, in **:Globalization of world politics**: an introduction to international relations, 4th edition (London: oxford university perss,2004),p.453.

24- Ibid.,p.454.

25- فوغلر، المرجع السابق، ص. 254.

26- Green,Op.Cit.,p.468.

27- Ibid,p,469.

28- باسل حسين زغير الغريري، " أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية"، **مجلة الساتل**، 01 (2006)، ص. 173.

29- المرجع نفسه، ص.174.

30- Mecheal M.Betsill and Elisabeth Coreel ‘‘NGO influence in international environmental negotiations : a framwork for analysis’’, **global environmental politics**, November (2001), p-p, 65 -66.

31- Ibid.

32- مارغريت. أي . كيك و كاثرين سيكنك، **نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**، تر، لينا حمدان البلاونا، (عمان: دار البشير 2005)، ص. 187.

33- المرجع نفسه، ص. 189.

34- Mechel m.betsill and elisabeth corell, Op.cit., pp.65-67.

35- مارغريت . أي . كيك و كاثرين سيكنك، المرجع السابق، ص. 189.

36- تأسست منظمة السلام الأخضر سنة 1971 وبدأت تنظيم نشاطاتها في شكل احتجاجات على التجارب النووية وصيد الحيتان ثم توسع نشاطها ليشمل أكثر من 151 دولة عبر العالم بعدد أعضاء يزيد عن 7 ملايين شخص، أما منظمة أصدقاء الأرض فتأسست سنة 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في أكثر من 80 دولة عبر العالم.

37- Omer faruk genckay, ‘‘state and non-state actors in environmental policy making: an overview of the: get- bsep- ngo forum’’,< www.bilkent.edu.tr/~genckaya/BSNGO.pdf >, 06/04/2012.

38- .M.e.meller,’’report working, group5-non-military tgreat to security’’ (57th pagwach, annual conference prospects for disarmmement dialogue and cooperation: stability in the miditeranen, Bari, Italy,21-26 october,2007),pp,3-7.

39- جون فوغلر، المرجع السابق، ص ص.275- 276.

40- Hirochi ohta,’’the interlinkage of climate security and the human security’’ (the convergence on policy requirements,university of copenhagn, denmark,9 march 2009),p.7.

41- Ibid ,p. 8.

42- Ibid ,p.10

43- غرين، المرجع السابق، ص. 690.

44- المرجع نفسه، ص.691.

45- المرجع نفسه، ص.692.

46- شكراني الحسن، المرجع السابق، ص. 693.

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية

1- أي. كيك، مارغريت وكاثرين سيكنك، **نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**، تر. لينا حمدان البلاونا. عمان: دار البشير، 2005.

2- بايلس وسميث، ستيف، محررين. "قضايا البيئة"، في: **عولمة السياسة العالمية**، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

3- الحسين، شكراني، " تقرير عن مؤتمر كوبن هاغن حول المناخ"، **المستقبل العربي** 383 (2011): 175-182.

4- ماكينزي، لين وآخرون. **الإيديولوجيات السياسية**، تر. عباس عباس، ط 1 دمشق: الهيئة العامة للكتاب، 2009.

5- وايت، براين، محررا، "البيئة"، في **قضايا في السياسة العالمية**، تر. مركز الخليج للأبحاث. أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

ب ـ باللغة الأجنبية:

6- Green, Oween. "environmental issues", in **:Globalization of world politics: an introduction to international relations**, 4th edition .London: oxford university press, 2004.

7- Meller, M.e."report working, group5-non-military threat to security" 57th pagwach, annual conference prospects for disarmmement dialogue and cooperation: stability in the Mediterranean, Bari, Italy, 21-26 october, 2007.

8- Ohta, Hirochi,"the interlinkage of climate security and the human security" the convergence on policy requirements, university of Copenhagen, denmark,9 march 2009.

9- Genckay, Omer faruk. "state and non-state actors in environmental policy making: an overview of the: get-bsep- ngo forum",< www.bilkent.edu.tr/~genckaya/BSNGO.pdf >, 06/04/2012.